

سياسة الدولة البورية الداخلية والخارجية (٤٩٧-٥٤٩هـ / ١١٠٤-١١٥٤م)

The Internal and External Policies of the Burid State (497-549 AH / 1104-1154 AD)

المدرس: علي حاتم ماضي الزهيري جامعة ديالى / رئاسة الجامعة

ali.hatem@uodiyala.edu.iq

أولاً: المستخلص

تبحث هذه الدراسة السياسة الداخلية والخارجية للدولة البورية في دمشق خلال المدة (٤٩٧-٥٤٩هـ / ١١٠٤-١١٥٤م)، مع التركيز على آليات تثبيت الحكم، وانتقال السلطة داخل البيت البوري، وأدوار القادة والموظفين، ومواجهة الباطنية النزارية، ثم أنماط العلاقة بالعباسيين والسلاجقة والفاطميين والزنكيين والفرنجة. واعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي النقدي من خلال مقابلة الروايات المعاصرة والقريبة من الأحداث، وفي مقدمتها رواية ابن القلانسي، بروايات ابن الأثير وسبط ابن الجوزي وابن عساكر ووليم الصوري، مع الاستفادة من الدراسات الحديثة المتخصصة في إمارة دمشق. وتبين أن استمرار الحكم البوري قرابة نصف قرن لم يكن نتيجة تفوق عسكري دائم، بل ارتبط بمرونة سياسية جمعت بين المواجهة والمهادنة، وبقدرة دمشق على الاستفادة من تنافس القوى المحيطة، وبالدور المتزايد الذي أداه القادة العسكريون، ولا سيما معين الدين أنر. كما أظهرت الدراسة أن السياسة الداخلية تأثرت بتكرار أزمات الخلافة على الحكم، ونفوذ الجند والوزراء ورئاسة المدينة، ومشكلة الباطنية، والضغط المالي والعسكرية. وانتهى الحكم البوري سنة (٥٤٩هـ / ١١٥٤م) بعد تراكم الضغط الزنكي، وضعف سلطة مجير الدين أبوق، وتراجع قدرة دمشق على المحافظة على سياسة الموازنة التي حمت استقلالها في المراحل السابقة. **الكلمات المفتاحية:** الدولة البورية، دمشق، السياسة الداخلية، السياسة الخارجية، السلاجقة، الزنكيون، الحروب الفرنجية.

Abstract

This study examines the internal and external policies of the Burid state in Damascus from (497 to 549 AH / 1104-1154 AD). It focuses on the consolidation of rule, succession within the Burid household, the role of military commanders and senior officials, the confrontation with the Nizari Isma'ilis, and relations with the Abbasids, Seljuks, Fatimids, Zengids, and Franks. The study adopts a critical historical method by comparing contemporary and near-contemporary narratives, especially Ibn al-Qalānisī, with Ibn al-Athīr, Sibṭ Ibn al-Jawzī, Ibn 'Asākir, and William of Tyre, while drawing on modern scholarship on the principality of Damascus. The findings indicate that the survival of Burid Damascus for nearly half a century did not rest on continuous military superiority. Rather, it depended on political flexibility, alternating warfare and truce, exploiting rivalries among neighboring powers, and the growing authority of military leaders, particularly Mu'īn al-Dīn Unur. Internally, the emirate was shaped by recurrent succession crises, the influence of troops, viziers and urban leadership, the Nizari challenge, and fiscal and military pressures. Burid rule ended in 549 AH (1154 AD) as Zengid pressure accumulated, Mujīr al-Dīn Abaq's authority weakened, and Damascus lost the capacity to sustain the balancing policy that had previously preserved its autonomy. **Keywords:** Burid State, Damascus, Internal Policy, External Policy, Seljuks, Zengids, Crusades, Mu'īn al-Dīn Unur.

ثانياً: المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد. شهدت بلاد الشام في أواخر القرن الخامس والنصف الأول من القرن السادس الهجريين تعدداً في مراكز القوة وتنافساً بين السلاجقة والفاطميين والإمارات المحلية والكيانات الفرنجية التي نشأت بعد الحملة الصليبية الأولى. وفي هذا المجال السياسي المضطرب برزت دمشق بوصفها مركزاً حضرياً وعسكرياً لا يمكن لأي قوة شامية أن تتجاهل موقعه. وبعد وفاة شمس الملوك دقاق سنة (٤٩٧هـ / ١١٠٤م) استقر النفوذ بيد أتابكة ظهير الدين طغتكين، فبدأت المرحلة

التي اصطلح على تسميتها بالدولة البورية، واستمرت إلى أن دخل نور الدين محمود دمشق سنة (٥٤٩هـ / ١١٥٤م). ويعتمد البحث سنة (٤٩٧هـ) بداية للحكم البوري لأن المصادر تربط بها وفاة دقاق وانتقال السلطة الفعلية إلى طغتكين، في حين تقابل بداية هذا الانتقال سنة ١١٠٤م في التاريخ الميلادي، لذلك تُثبت المدة في العنوان على الصورة: ٤٩٧-٥٤٩هـ / ١١٠٤-١١٥٤م (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٢١٢-٢١٤؛ Talmon-Heller, 2015، ص ٤٥). لم تكن دمشق في عهد بني بوري قوة منعزلة عن محيطها، بل قامت سياستها على التعامل اليومي مع سلطات متغاوتة في الشرعية والقوة. فالخلافة العباسية منحت الاعتراف المعنوي، والسلطين السلاجقة احتفظوا بادعاء السيادة الاسمية، والفاطميون حاولوا إبقاء نفوذهم في جنوب الشام والساحل، والفرنج أقاموا كيئاً عسكرياً ملاصقاً لحدود دمشق، ثم ظهر الزنكيون في الموصل وحلب بوصفهم قوة صاعدة تسعى إلى توسيع نفوذها في بلاد الشام. ومن ثم فإن تفسير السياسة البورية لا يستقيم من خلال معيار واحد هو الحرب مع الفرنج، بل يقتضي فهم شبكة المصالح التي جعلت الحاكم الدمشقي يقاتل طرفاً في ظرف، ثم يهادنه أو يتعاون معه في ظرف آخر من أجل أمن دمشق وبقاء الإمارة. كما لم تكن السياسة الخارجية منفصلة عن أوضاع المدينة الداخلية. فقد أسهم تعاقب الأمراء، وتنافس أبناء البيت البوري، ونفوذ الجند والوزراء ورؤساء المدينة، ونشاط الباطنية النزارية، في تشكيل القرار السياسي. ومع ضعف بعض الأمراء انتقلت سلطة واسعة إلى قادة عسكريين، وكان معين الدين أنر أبرزهم في العقد الأخير من الدولة. لذلك يعالج هذا البحث السياسة الداخلية والخارجية بوصفهما مسارين متداخلين؛ إذ كان الاستقرار الداخلي يحدد قدرة دمشق على المناورة الخارجية، كما كانت الضغوط الخارجية تعيد توزيع القوة بين الأمير والجند والوزراء وأعيان المدينة.

مشكلة البحث وأسئلته

تتمثل مشكلة البحث في تفسير طبيعة السياسة التي اتبعتها الدولة البورية في بيئة اتسمت بتعدد الخصوم وتغير التحالفات. فقد تقدم بعض الروايات المهادنة مع الفرنج أو الاستعانة بهم في مواجهة زنكي وكأنها علامة ضعف أو تناقض، بينما تسمح مقارنة الوقائع بقرائنها باعتبارها جزءاً من سياسة موازنة هدفت إلى منع سيطرة قوة واحدة على دمشق. وفي المقابل لا يجوز تحويل كل موقف بوري إلى مناورة ناجحة؛ إذ تكشف أزمات الخلافة على الحكم، وتنامي نفوذ القادة، وفقدان بعض المواقع، عن حدود القدرة السياسية والعسكرية للإمارة. ومن هنا يسعى البحث إلى تحديد عناصر القوة والضعف في بنية الحكم، ثم تفسير محددات العلاقات الخارجية وبيان أسباب تقلص مجال المناورة حتى انتهى الحكم البوري سنة ٥٤٩هـ.

وتنطلق الدراسة من الأسئلة الآتية:

١. كيف تشكلت البنية الإدارية والعسكرية والاجتماعية للحكم البوري، وكيف تعاملت السلطة مع أزمات انتقال الحكم ونفوذ الجند والباطنية النزارية؟
٢. ما المحددات التي حكمت علاقة دمشق بالعباسيين والسلاجقة والفاطميين والزنكيين؟
٣. كيف تطورت سياسة الدولة البورية تجاه الفرنج بين الصدام والهدنة والتعاون المؤقت، وما العوامل التي فرضت هذا التغير؟
٤. ما العوامل الداخلية والخارجية التي أضعفت قدرة دمشق على الموازنة ومهدت لدخول نور الدين محمود سنة ٥٤٩هـ / ١١٥٤م؟

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من تركيزه على إمارة دمشق في مرحلة مفصلية من تاريخ بلاد الشام، مع عدم اختزالها في كونها ساحة للحروب الصليبية أو مقدمة لقيام الدولة الزنكية. ويتيح الجمع بين السياسة الداخلية والخارجية تفسير القرارات البورية في سياق مؤسسات الحكم والقوى المحلية في المدينة، لا في سياق العلاقات العسكرية وحدها. كما يفيد البحث من تعدد المدارس المصدريّة، الشامية والموصلية والمصرية واللاتينية، لاختبار الروايات ومقارنة دوافع أصحابها. وتزداد أهمية الموضوع لأن دمشق استطاعت المحافظة على استقلال نسبي مدة طويلة رغم وقوعها بين قوى أكبر منها من حيث الموارد العسكرية، وهو ما يجعل آليات الموازنة السياسية عنصراً أساسياً لفهم تاريخها في النصف الأول من القرن السادس الهجري.

الدراسات السابقة

حظيت دمشق في العصر السلجوقي والبوري بعدد من الدراسات المهمة، ولذلك لا يدعي البحث فراغاً كاملاً في الكتابة عن الموضوع. تناول جمال محمد حسن الزنكي في أطروحته للدكتوراه-488-549/1095 The Emirate of Damascus in the Early Crusading Period، وقدم معالجة واسعة للعلاقات الإقليمية والحروب في تلك المرحلة (Al-Zanki, 1990). وتمثل الأطروحة إطاراً مرجعياً مهماً للتسلسل السياسي والعسكري، إلا أن الدراسة الحالية تركز بصورة أوضح على التفاعل بين بنية السلطة الداخلية وآليات اتخاذ القرار الخارجي. وقدم جان ميشيل موتون دراسة متخصصة بعنوان Damas et sa principauté sous les Saljoukides et les Bourides (468-549/1076-1154): vie politique et religieuse، تناول فيها الحياة السياسية

والدينية لدمشق في العهدين السلجوقي والبورقي، مع اهتمام بالبنية الحضرية والنخب ومؤسسات السلطة (Mouton, 1994). وتقيد هذه الدراسة في تفسير أدوار رؤساء المدينة والعلماء والقادة والموظفين، وهي عناصر لا تظهر بوضوح إذا اقتصر البحث على أخبار المعارك.

أما مريم يارد-رياشي فقد خصصت كتابها (La politique extérieure de la principauté de Damas 468-549 H / 1076-1154) للسياسة الخارجية لإمارة دمشق وعلاقاتها بالقوى الإسلامية والفرنجية، مع تتبع دقيق للمراسلات والتحالفات والتحولات التي سبقت دخول نور الدين المدينة (Yared-Riachi, 1997، ص٦٧). وتمثل دراستها أقرب الأعمال الحديثة إلى الجانب الخارجي من موضوع البحث، لذلك يستفيد البحث منها مع توسيع النظر إلى السياسة الداخلية وأثرها في القرار الخارجي.

كما تقدم مادة «Būrids» لداينيلا تالمون-هيلر في Encyclopaedia of Islam Three عرضاً مركزاً لنشأة الأسرة البورية وتسلسل حكامها وعلاقتها بالفرنج والزنكيين والزنارية (Talmon-Heller, 2015، ص٨٧). ويستفيد البحث من هذا العمل في ضبط الإطار الزمني والمفاهيم الأساسية، من دون أن يحل العرض الموسوعي محل قراءة المصادر الأصلية.

وعربياً، تناول محمد سالم بن شديد العوفي أثر الحركة الصليبية في تطور العلاقات بين مصر والشام خلال المدة ٤٩٠-٥٥٤هـ / ١٠٩٦-١١٥٩م، وهي دراسة أوسع من الدولة البورية لكنها نافعة في تفسير علاقة دمشق بالفاطميين والفرنج (العوفي، ١٩٨٤، ص١٣-٤٧). وعلى هذا الأساس تتمثل إضافة البحث الحالي في جمع محوري السياسة الداخلية والخارجية ضمن بناء واحد، ومقارنة الروايات الشامية والموصلية والمصرية واللاتينية، ثم قراءة تغير التحالفات في ضوء قدرة الدولة على حماية استقلال دمشق، من غير افتراض أن المهادنة كانت دائماً ضعفاً أو أن الصدام كان دائماً خياراً مبدئياً ثابتاً.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي النقدي. ويقوم التطبيق على ثلاثة إجراءات مترابطة. أولهما جمع الروايات المتعلقة بالحدث الواحد من أكثر من مصدر، وثانيهما فحص موقع المؤرخ من الحدث ومدى قربيه منه واتجاهه السياسي، وثالثهما تركيب النتائج في ضوء الظروف العسكرية والمالية والاجتماعية المحيطة. ويحتل ابن القلانسي مكانة خاصة لأنه عاش في دمشق وعمل في ديوانها، إلا أن قربيه من السلطة لا يعني قبول روايته من غير نقد، ولذلك تقارن أخباره بآب الأثير وسبط ابن الجوزي وابن عساكر والمقريزي ووليم الصوري بحسب طبيعة الواقعة. ويستخدم البحث في المتن إحالة مختصرة تقوم على اسم المؤلف وسنة الطبعة والجزء والصفحة، مع قصر الحواشي السفلية على التعريفات الضرورية بالأعلام والمواضع أو التنبيه إلى مشكلة مصدرية. ولا يوصف هذا الأسلوب بأنه تطبيق حرفي لنظام APA، بل هو نظام توثيق تاريخي مختصر يتيح للقارئ الرجوع إلى الطبعة المثبتة في قائمة المصادر. وقد جرى تقليل الاقتباس الحرفي الطويل من المصادر القديمة وإعادة صياغة الأخبار مع المحافظة على الإحالة، بهدف إظهار التحليل وتقليل التشابه النصي غير الضروري.

الإطار المصدري وتوظيف المصادر

يأتي ذيل تاريخ دمشق لابن القلانسي في مقدمة مصادر البحث، لأنه يؤرخ للأحداث من داخل المدينة ويقدم تفاصيل لا تتوافر غالباً في المصادر المتأخرة، ولا سيما المراسلات والحصارات وتحركات الجند وتبدل الولاة. ويكمل ابن عساكر هذه الصورة في التراجم والأسانيد والبيئة العلمية والاجتماعية. أما ابن الأثير في الكامل والتاريخ الباهر فيوفر منظوراً أوسع من الموصل والبيئة الزنكية، ولذلك تقيد المقارنة بينه وبين ابن القلانسي في كشف اختلاف زاوية النظر إلى صراع دمشق مع زنكي ونور الدين. واستعمل سبط ابن الجوزي وأبو شامة وابن العديم وابن واصل والذهبي في ضبط بعض الحوادث والتراجم والانتقالات السياسية، بينما استعمل المقريزي وابن ميسر في أخبار الفاطميين وعلاقة القاهرة بالشام. أما وليم الصوري فيمثل شاهداً لاتينياً مهماً عند دراسة سياسة مملكة بيت المقدس والحملة الصليبية الثانية، مع مراعاة موقعه من البيئة الفرنجية. وتستخدم كتب البلدان، ولا سيما ياقوت الحموي والمقدسي وابن الفقيه، لتحديد المواضع والطرق والقيمة الجغرافية للمواقع، لا لتقرير الحوادث السياسية التي لم تعاصرها.

نوع المصدر	أمثلة من المصادر	وجه التوظيف في البحث
حوليات شامية وتراجم	ابن القلانسي، ابن عساكر	ضبط أخبار دمشق، انتقال السلطة، الجند والموظفين، والحصار

نوع المصدر	أمثلة من المصادر	وجه التوظيف في البحث
تواريخ عامة وموصلية	ابن الأثير، سبط ابن الجوزي، ابن العديم، العظيمي	مقارنة التسلسل السياسي والعسكري ورؤية الصراع مع الزنكيين
مصادر مصرية وفاطمية	المقريزي، ابن ميسر	تفسير علاقة دمشق بالقاهرة والفاطميين
مصادر لاتينية	وليم الصوري	قراءة دوافع مملكة بيت المقدس والحملة الثانية من الجهة الفرنجية
جغرافية وبلدان	ياقوت الحموي، المقدسي، ابن الفقيه، الاصطخري	تحديد أهمية المدن والثغور وطرق الحركة العسكرية
دراسات حديثة	Mouton, Yared-Riachi, Al-Zanki Talmon-Heller	اختبار التفسير الحديث وتحديد موضع البحث من الدراسات السابقة

المبحث الأول: نشأة الدولة البورية وتسلسل أمرائها

ارتبط قيام الدولة البورية بالتطور الذي شهدته إمارة دمشق بعد تفكك سلطة تاج الدولة تتش في بلاد الشام. فقد كان طغتكين من رجال تتش، وتولى مناصب عسكرية وإدارية، ثم عهد إليه بتربية ابنه دقاق ورعايته، وهو معنى الأتابك في أصل استعماله السياسي. وبعد مقتل تتش قرب الري سنة (٤٨٨ هـ / ١٠٩٥ م) عاد طغتكين إلى دمشق واتصل بدقاق، وازدادت منزلته في الدولة حتى أصبح صاحب النفوذ العسكري الأبرز. وتوثق موقعه بزواجه من صفوة الملك^(١)، أم دقاق، وهو ما جمع بين الصلة الأسرية والوظيفة العسكرية وأتاح له موقعاً مركزياً في إدارة الإمارة (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٢١٢-٢١٤؛ ابن عساكر، ١٩٩٥، ج ٣٧، ص ١٨٦). وعندما توفي دقاق سنة (٤٩٧ هـ / ١١٠٤ م) لم تنشأ دولة جديدة بقرار واحد، بل انتقلت السلطة تدريجياً إلى طغتكين بعد فترة قصيرة من ترتيبات الخلافة داخل البيت السلجوقي الدمشقي. ومن هنا تبدو سنة (٤٩٧ هـ) بداية ملائمة لدراسة الحكم البوري من حيث انتقال القرار الفعلي إلى طغتكين، مع بقاء الصيغ السلجوقية والشرعية الاسمية في بعض المظاهر. واستمر طغتكين في حكم دمشق حتى وفاته في صفر سنة (٥٢٢ هـ / ١١٢٨ م)، وقد رسخ خلال هذه السنوات سلطة أسرته، وحافظ على المدينة في مواجهة ضغوط متعددة من الفرنج والسلاجقة والفاطميين والقوى المحلية. خلفه ابنه تاج الملوك بوري، الذي ارتبط عهده بصورة خاصة بمواجهة الباطنية النزارية، ثم أصيب في محاولة اغتيال سنة (٥٢٥ هـ / ١١٣١ م) وتوفي متأثراً بجراحه سنة (٥٢٦ هـ / ١١٣٢ م). وتولى بعده ابنه شمس الملوك إسماعيل، فبدأ حكمه بسياسة نشطة تجاه الجند والضرائب والأطراف، واستعاد بانياس وحماة، ثم تغيرت سياسته واتسع خوفه من خصومه، وانتهى الأمر بقتله سنة (٥٢٩ هـ / ١١٣٥ م). وتولى أخوه شهاب الدين محمود حتى اغتياله سنة (٥٣٣ هـ / ١١٣٩ م)، ثم انتقل الحكم إلى أخيه جمال الدين محمد صاحب بعلبك، الذي توفي سنة (٥٣٤ هـ / ١١٤٠ م). وبعده تولى ابنه مجير الدين أبوق، وكان صغير السن، فبرز معين الدين أنر مدبراً فعلياً للدولة حتى وفاته سنة (٥٤٤ هـ / ١١٤٩ م). واستمر أبوق في الحكم الاسمي إلى أن دخل نور الدين محمود دمشق سنة (٥٤٩ هـ / ١١٥٤ م) (ابن خلكان، ١٩٦٨، ج ١، ص ٢٩٦-٢٩٧؛ ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٤٢١-٤٢٦-٤٨٠). الجدول الزمني لأمراء الدولة البورية

ت	الأمير واللقب	مدة الحكم
١	ظهير الدين طغتكين	٤٩٧-٥٢٢ هـ / ١١٠٤-١١٢٨ م
٢	تاج الملوك بوري	٥٢٢-٥٢٦ هـ / ١١٢٨-١١٣٢ م
٣	شمس الملوك إسماعيل	٥٢٦-٥٢٩ هـ / ١١٣٢-١١٣٥ م
٤	شهاب الدين محمود	٥٢٩-٥٣٣ هـ / ١١٣٥-١١٣٩ م
٥	جمال الدين محمد	٥٣٣-٥٣٤ هـ / ١١٣٩-١١٤٠ م
٦	مجير الدين أبوق	٥٣٤-٥٤٩ هـ / ١١٤٠-١١٥٤ م

يتضح من هذا التسلسل أن الدولة عرفت بعد وفاة طغتكين سرعة ملحوظة في انتقال الحكم. فقد تولى خمسة أمراء بعده خلال ستة وعشرين عاماً، وقتل اثنان منهم، وأصيب ثالث في محاولة اغتيال أفضت إلى وفاته، بينما تولى آخر الحكم وهو صغير السن. وهذه الحقيقة ليست تفصيلاً في تاريخ الأسرة، بل مدخل لتفسير اتساع نفوذ القادة والوزراء ورئاسة المدينة، كما تفسر لماذا أصبحت المحافظة على استمرارية الدولة مرتبطة أحياناً بأشخاص من خارج السلالة الحاكمة، وفي مقدمتهم معين الدين أنر.

المبحث الثاني: السياسة الداخلية للدولة البورية

أولاً: البناء الإداري والعسكري ومراكز القوة في دمشق لم تقم السلطة البورية على الأمير وحده، بل شاركت في صنع القرار مجموعة من الوظائف والقوى التي ورثت جانباً من تقاليد الإدارة السلجوقية. احتفظ الأمير بمركز القيادة العليا، وكان لقب الأتابك مرتبطاً في الأصل بوظيفة تربية الأمير السلجوقي ثم تحول في دمشق إلى قاعدة لسلطة طغتكين وأسرته. وإلى جانب الأمير ظهر قائد الجيش أو الأسفهلار^(٢)، والوزير، ورئيس المدينة، والحاجب، وقادة الجند، كما كان للأحداث، وهم قوة حضرية مسلحة، أثر عند وقوع الفتن والأزمات. وتكشف أخبار ابن القلانسي أن هذه الوظائف لم تكن مجرد ألقاب؛ إذ يظهر أصحابها في التفاوض والحراسة وقيادة الجند وضبط الأسواق والأبواب والتدخل في انتقال الحكم. وقد أسهمت طبيعة دمشق الحضرية في جعل رئاسة المدينة عنصراً سياسياً مهماً. وبرز بنو الصوفي في هذا المجال، وكان الرئيس يستطيع التأثير في الشارع الحضري وفي بعض ترتيبات الوزارة والأمن. كما ظهر الوزراء، ومنهم أبو الكرام والمزدقاني، بوصفهم أصحاب قدرة على الاتصال بالقوى الخارجية وإدارة الديوان. وكانت سلطة هؤلاء تتسع حين يضعف الأمير أو يكون صغير السن. وتبين وقائع سنة (٥٣٠هـ) وما بعدها أن الخلاف بين الوزير ورئاسة المدينة لم يكن شأنًا إداريًا محدودًا، بل يمكن أن يقود إلى خروج شخصيات من دمشق ولجئها إلى مصر، وإلى إعادة توزيع التحالفات داخل البلاط (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٤٣٤؛ Mouton, 1994، ص ٨٧). أما الجيش فكان الأداة الأساسية لحماية المدينة ومجالها، لكنه كان كذلك قوة سياسية داخلية. لذلك حرص الأمراء على استرضاء الأجناد بالعتاء وإزالة بعض الأعباء في أوقات معينة، كما فعل شمس الملوك إسماعيل في بداية عهده، حين أحسن إلى الجند وأزال بعض المكوس والضمانات والمؤن بحسب الروايات التي حفظها سبط ابن الجوزي وابن العديم. ويكشف هذا السلوك أن السياسة المالية لم تكن منفصلة عن الولاء العسكري؛ فالحاكم الذي يحتاج إلى جيش دائم في مواجهة الفرنج والزنكيين كان مضطراً إلى مراعاة مصالح الجند والقدرة الشرائية للسكان، في الوقت الذي يحتاج فيه إلى موارد تكفي للتحصين والحملات والهدايا السياسية. وتظهر أهمية القادة العسكريين بصورة أوضح في صعود معين الدين أنر. كان من مماليك طغتكين، ثم تدرج في خدمة الدولة حتى أسندت إليه مهام واسعة في عهد شهاب الدين محمود، وجمع بين القيادة العسكرية والوظيفة الأتابكية، ثم أصبح بعد وفاة جمال الدين محمد سنة (٥٣٤هـ / ١١٤٠م) المدبر الفعلي لشؤون دمشق في عهد مجير الدين أبق. وقد أعاد أنر توزيع العلاقة بين الأمير والجند والأعيان والقوى الخارجية؛ فبقي أبق صاحب الشرعية الأسرية، بينما انتقلت إدارة الحرب والتفاوض إلى أنر^(٣) بدرجة كبيرة (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٤٤٩؛ Yared-Riachi, 1997، ص ٤٥).

ثانياً: انتقال السلطة والتنافس داخل البيت البوري كان انتقال الحكم من طغتكين إلى بوري انتقالاً مستقرًا نسبياً، لأن الابن كان بالغاً ومشاركاً في إدارة الدولة قبل وفاة أبيه. غير أن وفاة بوري فتحت مرحلة أكثر اضطراباً. تولى شمس الملوك إسماعيل، وواجه مبكراً منافسة داخل الأسرة، ولا سيما من أخيه شمس الدولة محمد صاحب بعلبك ومن سونج بن بوري. وقد سار إسماعيل أولاً نحو تثبيت سلطته على الأطراف، فحاصر مواقع أخيه وألزمه بالطاعة، وهو ما يبين أن المجال البوري لم يكن وحدة إدارية صلبة، بل كان يتضمن إقطاعات ومراكز عائلية يمكن أن تتحول إلى قواعد للمنافسة (سبط ابن الجوزي، ٢٠١٣، ج ٢٠، ص ٢٤٥؛ ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٣٧٥-٣٧٨). وتفاقمت أزمة إسماعيل عندما تبدلت سيرته في السنوات الأخيرة من حكمه. تذكر المصادر أنه بالغ في المصادرات وشدة العقوبة واتسع خوفه من خاصته، ثم حاول الاتصال بعماد الدين زنكي وعرض تسليم دمشق إليه إذا قدم سريعاً. ينبغي التعامل مع هذا الخبر بوصفه شهادة على عمق الأزمة داخل البلاط أكثر من كونه برنامجاً ثابتاً لتسليم الدولة؛ إذ أظهرت ردة فعل الأسرة والجند وأهل المدينة رفضاً واضحاً لهيمنة زنكي. وانتهت الأزمة بقتل إسماعيل بأمر من والدته زمرد خاتون^(٤) سنة (٥٢٩هـ)، ثم نصب أخوه شهاب الدين محمود، وهو ما أعاد الحكم إلى مسار مقاومة الضغط الزنكي (ابن عساكر، ١٩٩٥، ج ١٧، ص ٣٠٤؛ ابن العديم، ١٩٩٦، ص ٣١٠؛ ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٣٧٨). وأدت حادثة اغتيال شهاب الدين محمود سنة (٥٣٣هـ / ١١٣٩م) إلى أزمة أخرى. فقد اشترك في قتله عدد من غلمان، ومنهم يوسف الخادم والبقيش الأرمني، ثم استدعى الأمراء أخاه جمال الدين محمد من بعلبك ليتولى الحكم. وهنا يجب التمييز بين جمال الدين محمد وبين ابنه أبق؛ فمحمد لم يكن طفلاً عند توليه، بل كان صاحب بعلبك وله موقع سياسي وعسكري، أما أبق فهو الذي تولى بعد وفاة أبيه وهو صغير السن. وقد استغل زنكي اضطراب دمشق وحاصرها، غير أن تماسك القوى الداخلية واتصالها بالفرنج منعه من دخولها (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٤٢١-٤٢٦؛ ابن الأثير، ١٩٩٧، ج ٩، ص ١١١-١١٤؛ سبط ابن الجوزي، ٢٠١٣،

ج ٢٠، ص ٣١٩). ومن ثم تكشف أزمات الخلافة على الحكم سمتين متلازمتين. الأولى هشاشة انتقال السلطة داخل الأسرة بعد طغتكين، والثانية قدرة مؤسسات المدينة وقادتها على سد جانب من الفراغ ومنع الانهيار الفوري. وقد أسهم هذا التداخل في بقاء الدولة، لكنه أدى في الوقت نفسه إلى تراجع استقلال الأمير الشخصي واتساع سلطة القادة والوزراء، حتى أصبح الحكم في عهد أبق أقرب إلى ازدواج بين الشرعية الأسرية والإدارة الفعلية التي مارسها معين الدين أنر.

ثالثاً: الأمن الداخلي ومواجهة الباطنية النزارية مثلت الباطنية النزارية أخطر ملف أمني داخلي في عهد طغتكين وبوري. فقد وجد الدعاة النزاریون في الانقسام السياسي في بلاد الشام فرصة للانتشار والتحالف مع بعض أصحاب النفوذ. وبرز الداعي بهرام في دمشق، ثم ارتبط نفوذ الجماعة بالوزير أبي طاهر المزدقاني. وسمح طغتكين للنزاریين بالحضور في بانياس في سياق حسابات الدفاع عن الثغر، لكن هذا الترتيب تحول مع الزمن إلى مصدر قلق للسلطة وأهل دمشق (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج ٩، ص ١٧؛ Mouton, 1994، ص ٦٧). بلغ الصراع ذروته في رمضان سنة (٥٢٣هـ / ١١٢٩م)، عندما قتل بوري الوزير المزدقاني، ثم وقعت حملة واسعة ضد النزارية داخل دمشق شارك فيها أهل المدينة والأحداث. تذكر بعض المصادر أعداداً كبيرة للقتلى، غير أن دقة هذه الأرقام لا يمكن التحقق منها، لذلك الأهم هو أثر الحادثة: فقد انتهى النفوذ العلني للجماعة في دمشق، وانتقل من بقي منهم إلى مواقع أخرى، وسلمت بانياس إلى الفرنج في سياق الاضطراب الذي أعقب الحملة. كما تكشف المقارنة بين الروايات أن قصة اتفاق المزدقاني على تسليم دمشق للفرنج مقابل صور وردت بقوة في بعض المصادر، لكنها لا تحظى بدرجة التوثيق نفسها في جميع الشهادات، ولهذا يتعامل البحث معها بوصفها رواية مصدرية تحتاج إلى التحفظ، لا حقيقة ثابتة لا جدال فيها (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج ٩، ص ١٧؛ Köhler, 2013, pp. 154–155). ولم ينته أثر النزاع بمذبحة ٥٢٣هـ، إذ تعرض بوري نفسه لمحاولة اغتيال على يد فدائيين نزاریين في جمادى الآخرة سنة (٥٢٥هـ / أيار ١١٣١م)، وأصيب بجروح خطيرة، ثم توفي متأثراً بها في رجب سنة (٥٢٦هـ / حزيران ١١٣٢م). وهذه التواريخ مهمة لأنها تصحح الخط الذي يجعل وفاة بوري في سنة ٥٢٤هـ. كما تبين الواقعة أن قمع الجماعة لم يلغ خطر الاغتيال السياسي، وأن حماية الأمير أصبحت جزءاً من أزمة الأمن داخل العاصمة (ابن القلانسي، ١٩٨٣؛ ابن الأثير، ١٩٩٧؛ Daftary, 2007، ص ٤٣). وكان التعامل مع الباطنية ذا أثر سياسي خارجي كذلك، لأن انتقال بانياس إلى الفرنج بعد الأحداث جعل ملف الأمن الداخلي مرتبطاً مباشرة بأمن الحدود. ومن هنا لا يمكن وضع هذه القضية ضمن «الحركات الدينية» فقط؛ فهي تكشف علاقة السلطة بالسكان والأحداث والوزير والجيش، كما تكشف كيف يمكن لأزمة داخلية أن تغير ميزان القوى مع مملكة بيت المقدس.

رابعاً: السياسة المالية وإدارة الموارد لا تقدم المصادر مادة كافية لبناء دراسة مالية مستقلة للدولة البورية، لكنها تحفظ إشارات مهمة تسمح بتحديد بعض الاتجاهات. فقد ارتبطت قدرة دمشق على الحرب بالضرائب والمكوس والمؤن التي تقرر لتجهيز الجند والحصون، وفي المقابل كان تخفيف هذه الأعباء وسيلة لاستعادة الرضا. ولذلك تذكر الروايات أن شمس الملوك إسماعيل بدأ عهده بإزالة بعض المكوس والضمانات والمؤن، وهو ما يعكس إدراكاً للعلاقة بين السياسة المالية واستقرار الحكم. ولم تستمر هذه الصورة على حالها، إذ نسبت إليه المصادر لاحقاً المصادرات والظلم، وهو تحول يوازي تدهور علاقته بالجند والخاصة (سبط ابن الجوزي، ٢٠١٣، ج ٢٠، ص ٢٤٥؛ ابن العديم، ١٩٩٦، ص ٣١٠). كما أسهم اضطراب الطرق والحروب في الضغط على اقتصاد دمشق. فاعتماد المدينة على التجارة والقوافل والمنتجات الزراعية في الغوطة وحوارن جعل أمن الطرق عنصراً في السياسة. وتشير وقائع عصر طغتكين إلى تعرض قوافل للخسارة وإلى أثر الغارات في الأسعار، وهو ما ساعد على دفع دمشق نحو التعاون العسكري مع قوى إسلامية أخرى عندما أصبح الخطر الفرنجي يهدد المجال الاقتصادي، لا الحدود وحدها. لذلك لا يمكن تفسير طلب النجدة من مودود أو غيره بدافع ديني مجرد، بل يدخل فيه أيضاً حفظ طرق التجارة والإمداد واستقرار السوق (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٢٩٤–٢٩٥؛ Yared-Riachi, 1997، ص ١٥٤). ومن الوقائع المهمة توجه طغتكين إلى بغداد في سنة (٥٠٩–٥١٠هـ / ١١١٦م) وتسوية علاقته بالسلطان السلجوقي محمد بن ملكشاه، حيث حصل على إقرار رسمي بولايته على دمشق وأعمالها. وقد ارتبط ذلك بترتيبات تخص الأراضي الخربة وإعادة الانتفاع بها وتوجيه جزء من الغلة إلى الدفاع ومصالح المسلمين. ولا تدل هذه الواقعة على وجود «برنامج اقتصادي» شامل بالمفهوم الحديث، لكنها تبين أن إدارة الأرض والخراج كانت جزءاً من تثبيت الشرعية ومن تمويل الدفاع (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٣٠٧–٣٠٨؛ العوفي، ١٩٨٤، ص ٢٥–٢٦). ولا يثبت المتن المتاح وجود سياسة بورية موحدة لبناء المدارس والأوقاف تسمح بجعلها نتيجة رئيسة للبحث، لذلك لا ينسب البحث إلى الأسرة برنامجاً ثابتاً في هذا المجال. ويمكن الإشارة إلى منشآت فردية ارتبطت ببعض رجال العصر عند دراسة الحياة الدينية والعمرانية، لكن هذا الموضوع يحتاج مادة مستقلة ولا يصح إدخاله في الخاتمة من غير تحليل كافٍ في المتن.

خامساً: معين الدين أنر وإدارة الدولة في مرحلة الوصاية يمثل معين الدين أنر أوضح مثال على انتقال مركز القرار من الأمير إلى القائد العسكري. فقد ارتبط بخدمة الأسرة منذ عهد طغتكين، ثم ازدادت مكانته في عهد شهاب الدين محمود. وتشير الدراسات الحديثة المستندة إلى ابن القلانسي إلى أنه حصل في سنة ٥٣٢هـ على لقب الأتابك والأسفهلار وصلاحيات واسعة في صنع القرار، وهو ما جعله عنصراً رئيساً في مقاومة ضغط زنكي. وبعد وفاة جمال الدين محمد سنة ٥٣٤هـ وتولي ابنه أبق، أصبح أنر المدير الفعلي لدمشق، مع إبقاء الأمير البوري رمزاً للشرعية واستمرار السلالة (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٤٤٩؛ Yared-Riachi, 1997، ص ١٠٢). أدار أنر السياسة الداخلية بأسلوب يقوم على المحافظة على تماسك الجند والنخب، وفي الوقت نفسه استعمل الدبلوماسية لتقليل الضغط الخارجي. ولم يكن معادياً للزنكيين على نحو ثابت ولا حليفاً للفرنج على نحو دائم. فقد تعاون مع مملكة بيت المقدس ضد زنكي عندما رأى أن سيطرة زنكي على دمشق تهدد استقلالها، ثم تقارب مع نور الدين بعد وفاة زنكي، وزوج ابنته عصمة الدين خاتون^(٥) إلى نور الدين سنة (٥٤١هـ / ١١٤٧م)، وهو زواج سياسي سبق حصار دمشق في الحملة الثانية وأتاح قدراً من التفاهم بين دمشق وحلب من غير أن يلغي استقلال الإمارة. وتظهر قيمة أنر السياسية أثناء الحملة الصليبية الثانية سنة (٥٤٣هـ / ١١٤٨م)، إذ جمع بين الدفاع العسكري، وتعبئة السكان، والاتصال بنور الدين وسيف الدين غازي، واستثمار الخلاف بين فرنجة الشرق والقادمين من أوروبا. ولذلك يمكن القول إن سنواته تمثل ذروة سياسة الموازنة البورية، لا لأن الدولة كانت أقوى عسكرياً من خصومها، بل لأن قائدها الفعلي استطاع منع أي طرف من الانفراد بدمشق. وعندما توفي سنة (٥٤٤هـ / ١١٤٩م) فقد أبق أهم سند إداري وعسكري، وبدأت قدرة الدولة على إدارة شبكة التحالفات تتراجع بسرعة.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية للدولة البورية

أولاً: العلاقة بالعباسيين والسلاجقة نشأت الدولة البورية داخل الإطار السياسي السلجوقي، ولذلك ظلت الشرعية الاسمية للسلاجقة والخلافة العباسية عاملاً لا يمكن تجاهله حتى عندما أصبحت دمشق مستقلة في قرارها اليومي. كان طغتكين قد صنع مكانته في خدمة تتش ودقاق، ولم يقدم نفسه بعد وفاة دقاق بوصفه قاطعاً لكل صلة بالسلطنة. لكنه في الوقت نفسه عمل على منع التدخل السلجوقي المباشر في دمشق. ومن هنا اتسمت علاقته بالسلاجقة بالتذبذب بين التعاون عند مواجهة الفرنج والتوتر عندما حاولت السلطنة فرض نفوذها أو دعم منافسين داخل البيت السلجوقي الشامي. برز هذا التوتر في قضية أرتاش بن تتش، الذي خرج من دمشق واتصل بالفرنج وظهر منافساً لطغتكين. وقد جعل خطره الأمير الدمشقي أكثر حرصاً على بناء صلات مع الفاطميين وعلى تحييد القوى السلجوقية المتنافسة. وبعد أن أصبح الخطر الفرنجي أكثر ضغطاً اتجه طغتكين إلى طلب نجدة السلاجقة، ف جاء الأمير مودود بن ألتونتكين^(٦) من الموصل واشترك مع القوات الدمشقية في القتال قرب طبرية سنة (٥٠٧هـ / ١١١٣م). تكشف هذه الواقعة أن الصراع بين دمشق وبعض رجال السلطنة لم يمنع التعاون العسكري عندما توافق الطرفان على وجود خطر مشترك (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٢٩٤-٢٩٥؛ الذهبي، ١٩٨٥، ج ١٩، ص ٤٠٩). غير أن مقتل مودود في دمشق بعد صلاة الجمعة سنة ٥٠٧هـ خلق أزمة ثقة جديدة، وأرسلت السلطنة في السنة التالية حملة بقيادة آق سنقر البرسقي^(٧). وانتهت التطورات بخروج حماة من النفوذ البوري مدة من الزمن، كما دفع الضغط السلجوقي طغتكين إلى الاتصال بالفرنج لإعاقه تقدم القوات القادمة إلى الشام. ولا ينبغي فهم هذا الاتصال باعتباره انتقالاً إلى «معسكر فرنجي»، بل مناورة ظرفية لمنع اجتماع ضغط السلطنة والخصوم المحليين عليه. ثم عاد طغتكين فسوى علاقته بالسلاجقة وتوجه إلى بغداد في سنة (٥٠٩-٥١٠هـ / ١١١٦م)، ونال اعترافاً رسمياً بإمارته وولايته على دمشق (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٣٠٧-٣٠٨؛ أسامة بن منقذ، دت، ص ١١٧). كان الاعتراف العباسي مهماً من الناحية الرمزية، لأن الخلافة بقيت مصدراً للشرعية السنية حتى في ظل قوة السلاطين. لكن تأثيرها العسكري المباشر في دمشق كان محدوداً. ويتضح ذلك في حصار زنكي للمدينة؛ إذ أسهمت رسائل الخليفة في الدعوة إلى رفع الحصار في بعض المراحل، لكنها لم تكن وحدها العامل الحاسم، لأن الموقف الميداني وقدرة أهل دمشق على الدفاع كانا أكثر تأثيراً. وبذلك استخدم البوريون الشرعية العباسية لتعزيز موقعهم من غير أن يسمحوا لها بتحويل دمشق إلى ولاية فاقدة للاستقلال. وعلى امتداد المدة المدروسة يمكن تحديد ثلاثة مستويات في علاقة دمشق بالسلاجقة: تبعية اسمية موروثية من عهد دقاق، وتعاون عسكري عند الحاجة ضد الفرنج، وتنافس فعلي على النفوذ في مدن الشام. وقد أتاح هذا الفصل بين الشرعية والمصلحة لطغتكين أن يحتفظ بموقعه، لكنه أصبح أصعب بعد صعود عماد الدين زنكي، الذي جمع بين شرعية الأتابك السلجوقي وقوة عسكرية مستقلة في الموصل وحلب، فأصبح تهديده لدمشق أكبر من تهديد الحملات السلطانية المؤقتة.

ثانياً: العلاقة بالفاطميين كان التقارب مع الفاطميين أحد أدوات الموازنة في سياسة طغتكين. فالدولة الفاطمية، رغم تراجع نفوذها في الشام، بقيت تملك قاعدة بحرية ومراكز في الساحل الفلسطيني، كما احتفظت بمصلحة مباشرة في منع توسع الفرنج والسلاجقة. لذلك لم يمنع الاختلاف المذهبي والسياسي دمشق من التعاون مع القاهرة عندما التقت المصالح. وقد ظهرت هذه السياسة مبكراً مع أزمة أرتاش، ثم في التعاون العسكري حول

الساحل ومقاومة الضغط الفرنجي (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٢٢٩-٢٨٨؛ المقرئزي، ١٩٧٣، ج ٣، ص ٣٥٠-٥١). ومن أبرز صور التعاون موقف طغتكين من مدينة صور^(٨). عندما تعرضت المدينة لضغط الفرنج ولم تستطع القاهرة حمايتها بفاعلية كافية، قدم طغتكين قوات ومساندة عسكرية، لكنه لم يسع إلى ضمها نهائياً أو تغيير خطبتها من الفاطميين إلى العباسيين. ويشير هذا السلوك إلى رغبة في إبقاء الجبهة الساحلية قادرة على مقاومة الفرنج من دون فتح نزاع جديد مع الفاطميين. وقد استمر دعم دمشق لصور في السنوات اللاحقة حتى سقوطها في أيدي الفرنج سنة (٥١٨هـ / ١١٢٤م)، وهو تاريخ ينبغي ضبطه وعدم جعله سنة ١١٢٣م (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٣٣٥-٣٣٧؛ ابن ميسر، ١٩١٩، ج ٢، ص ٦٣؛ المقرئزي، ١٩٧٣، ج ٣، ص ١٠٧). لم يكن التعاون خالياً من الخلاف. فقد تبادل طغتكين والوزير الفاطمي الأفضل اللوم بعد بعض العمليات، واتهم كل طرف الآخر بالتقصير في متابعة الفرنج وإحكام الحصار عليهم. تكشف هذه المراسلات أن العلاقة لم تكن تحالفًا عقائدياً أو تبعية سياسية، بل تعاوناً مشروطاً بقدرة كل طرف على خدمة مصلحته العسكرية. ولذلك بقي طغتكين في الوقت نفسه حريصاً على الاعتراف العباسي والسلجوقي، ولم يؤد اتصاله بالقاهرة إلى تغيير هوية حكمه السني أو مرجعيته الرسمية. بعد وفاة طغتكين دخلت العلاقة مرحلة أكثر تعقيداً. ففي عهد شمس الملوك إسماعيل ظهر أخوه سونج منافساً، وتشير الروايات إلى اتصالات بالفاطميين وتدخل الخليفة الحافظ في الخلاف. ولا تكفي هذه الأخبار لإثبات أن القاهرة أنشأت النزاع داخل البيت البوري، لكنها تدل على أن الفاطميين حاولوا الإفادة من الانقسامات للمحافظة على نفوذهم في الشام. وفي المقابل استقبل كل من دمشق والقاهرة أحياناً شخصيات خارجة على الطرف الآخر، فغدت الاستضافة أداة ضغط ورسالة سياسية أكثر من كونها إعلان حرب (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٣٦٧، ٤٢٣، ٤٣٤؛ المقرئزي، ١٩٧٣، ج ٣، ص ١٤٦، ١٧٩). ومن أمثلة ذلك لجوء الوزير الفاطمي الأفضل رضوان بن الولخشي إلى مناطق النفوذ الدمشقي بعد خروجه من مصر، وارتباطه بأمين الدولة كمشكين^(٩)، والي بصرى وصرخد في الجهاز البوري، لا بأحد قادة زنكي كما قد يوهم تشابه الأسماء^(١٠). وتدل الواقعة على أن دمشق امتلكت هامشاً مستقلاً في التعامل مع خصوم القاهرة، كما أن مصر استقبلت بدورها أسامة بن منقذ وأبا الكرام بعد توترهما مع قوى داخل دمشق. وهذا التبادل لا يعني قطيعة مستمرة، بل يثبت مرونة العلاقة وتعدد أدواتها. ومن مجموع هذه الوقائع يظهر أن علاقة البوريين بالفاطميين قامت على أربعة اعتبارات: منع الانفراد الفرنجي بالساحل، والإفادة من قوة مصر البحرية والمالية عند الحاجة، وموازنة الضغط السلجوقي، والحفاظ في الوقت نفسه على شرعية دمشق السنية وعدم تحويل التعاون إلى تبعية. ولذلك لم تكن هذه العلاقة تناقضاً في السياسة، بل جزءاً من بنية إقليمية كانت فيها التحالفات قصيرة الأجل وتتحرك تبعاً لموقع الخطر.

ثالثاً: العلاقة بالفرنج بين الصدام والهدنة واجه طغتكين الفرنج منذ السنوات الأولى لحكمه، وكان سقوط أنطاكية والقدس وتأسيس مملكة بيت المقدس قد جعل الخطر قريباً من دمشق بصورة مباشرة. شارك في عمليات عسكرية ضدهم، ودعم المدن الساحلية، واستعان بقوات من الموصل، لكنه لم يعتمد الحرب المستمرة خياراً وحيداً. فالتفاوت في الموارد، وامتداد الجبهة، وخشية تدخل خصوم مسلمين في الوقت نفسه، كلها عوامل جعلت الهدنة أحياناً أداة لحماية الإمارة. ومن هنا كانت العلاقة بالفرنج أكثر تعقيداً من ثنائية «جهاد أو مهادنة»، إذ انتقل الطرفان بين الحرب والتجارة والاتفاقات المؤقتة بحسب الظروف. وتبين أخبار طبرية وحروران ورفنية وبانياس أن الحدود لم تكن خطاً ثابتاً. فقد تتعرض قافلة دمشقية للنهب فينشأ رد عسكري، أو يسيطر الفرنج على حصن فيعيده البوريون، ثم يعقد الطرفان هدنة لتأمين الزراعة والمرور. وتكشف أوصاف بعض المناطق الحدودية أن المزارع والمراعي كانت تتداخل بين الطرفين، وأن مصالح السكان الاقتصادية فرضت أشكالاً من التعايش العملي حتى في ظل الصراع العسكري. لذلك كان الحفاظ على الغوطة وحروران وطرق القوافل جزءاً أساسياً من قرار الحرب والصالح. وفي سنة (٥٢٣هـ / ١١٢٩م) حاولت قوات فرنجية مهاجمة دمشق مستفيدة من الاضطراب الذي أعقب الصدام مع النزارية وتسليم بانياس. وقد تمكنت المدينة من الصمود، وتدخل الدفاع العسكري مع ظروف الطقس والإمداد، بينما بقيت بانياس في يد الفرنج مدة قبل أن يستعيد شمس الملوك إسماعيل في صفر سنة (٥٢٧هـ / كانون الأول ١١٣٢م). ثم تابع إسماعيل نشاطه، فاستعاد حماة في شوال سنة (٥٢٧هـ / آب ١١٣٣م)، وشن غارات على مناطق فرنجية بعد الاعتداء على تجار دمشق وحروران. وهذه الوقائع تصحح الخطأ بين حماة وحمص في أخبار سنة (٥٢٧هـ) (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٣٧٥-٣٧٨؛ رنسيان، ١٩٨٦، ج ٢، ص ١٤٦). ومع صعود عماد الدين زنكي أصبحت مملكة بيت المقدس ودمشق تشتركان أحياناً في الخشية من توسع قوة حلب والموصل. لذلك دخل الطرفان في تفاهمات خلال حصار زنكي لدمشق في أواخر الثلاثينيات من القرن السادس الهجري. لم يكن هذا التعاون دليلاً على زوال الخصومة، بل نتيجة إدراك أن سقوط دمشق في يد زنكي سيغير ميزان القوى لمصلحة قوة أكبر تهدد الفرنج كما تهدد استقلال البوريين. ومن هنا استدعى حكام دمشق دعم الفرنج ضد زنكي، كما قبلوا ترتيبات تتعلق ببانياس. هذه السياسة تعرضت لاحقاً للاهتزاز عندما قررت الحملة الصليبية الثانية مهاجمة دمشق نفسها سنة (٥٤٣هـ / ١١٤٨م). بعد وفاة معين الدين أنر عادت الهدن لتؤدي دوراً في تأمين دمشق، لكن قدرة أبق على

استخدامها بمهارة كانت أضعف. وأصبح نور الدين قادراً على تصوير التعاون مع الفرنج بوصفه علامة على ضعف حكم أبق، في حين تزايد خوف أهل المدينة من احتمال هجوم فرنجي جديد بعد سقوط عسقلان. وبذلك تحول التحالف المؤقت الذي كان أداة توازن في عهد أنر إلى عبء سياسي في أواخر الحكم البوري، لأن ميزان القوى نفسه تغير.

رابعاً: الصراع مع الزنكيين شكل ظهور عماد الدين زنكي أهم تحول في البيئة الإقليمية للدولة البورية بعد مرحلة طغتكين. فقد تولى الموصل سنة (٥٢١هـ / ١١٢٧م) ثم رسخ سيطرته على حلب، وجمع بين قاعدة اقتصادية وعسكرية أوسع من قاعدة دمشق. وكان قرب حلب والموصل من المجال البوري يعني أن توسع زنكي في حماة وحمص وبلعك يضيق مباشرة على دمشق، لذلك لم تكن العلاقة بين الطرفين مجرد تعاون ضد الفرنج، بل تنافس على قيادة الشام ومراكزه الاستراتيجية. ظهر الاحتكاك الحاد سنة (٥٢٤هـ / ١١٣٠م) عندما طلب زنكي قوة بورية للمشاركة في عمل عسكري، ثم قبض على الجيش الدمشقي وأسر سونج بن بوري. واستولى على حماة. تكشف الحادثة حدود الخطاب المشترك عن قتال الفرنج؛ إذ قدم زنكي أولوية توسيع نفوذه على حساب دمشق عندما سنحت الفرصة. وقد رسخت هذه التجربة خوف البوريين من التعاون العسكري غير المشروط معه (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٣٦١-٣٦٢؛ ابن الأثير، ١٩٩٧، ج ٩، ص ١٩). استعاد شمس الملوك إسماعيل حماة سنة ٥٢٧هـ مستفيداً من انشغال زنكي بصراعات أخرى، لكن المدينة عادت إلى النفوذ الزنكي سنة ٥٢٩هـ. كما أصبح الصراع على حمص وبلعك وبانياس جزءاً من عملية تطويق دمشق. وفي سنة ٥٣٠هـ / ١١٣٥م دخلت حمص في المجال الدمشقي، وأعطيت لمعين الدين أنر، ثم فرض زنكي ضغطاً متزايداً عليها. وعندما تزوج زنكي زمرد خاتون^(١١)، والدة شهاب الدين محمود، سنة (٥٣٢هـ / ١١٣٨م) اقترنت المصاهرة بترتيبات سياسية كان من بينها انتقال حمص إلى زنكي. وتكشف هذه المصاهرة أن الزواج لم يكن بديلاً عن الصراع، بل وسيلة من وسائله (ابن القلانسي، ١٩٨٣؛ ابن الأثير، ١٩٩٧، ج ٩، ص ٨٩؛ Yared-Riachi, 1997، ص ٨٧). حاصر زنكي دمشق أكثر من مرة، لكنه لم يستطع دخولها. وقد أسهم دفاع السكان والجند، ورفض القادة تسليم المدينة، واتصالات دمشق بالقوى الأخرى، في إفشال محاولاته. وبعد اغتيال شهاب الدين محمود سنة ٥٣٣هـ ازداد أمله في استغلال الاضطراب، فاستولى على بلعك وحاصر دمشق، لكن معين الدين أنر والقوى المحلية حافظوا على تماسكها. وهذه المرحلة تؤكد أن بقاء الدولة لم يعتمد على الأسرة وحدها؛ فقد كان رفض المجتمع العسكري والحضري للهيمنة الزنكية عاملاً مهماً في استمرارها. شكل مقتل عماد الدين زنكي سنة (٥٤١هـ / ١١٤٦م) فرصة لدمشق لاستعادة بعض المواقع وتقليل الضغط. غير أن ابنه نور الدين محمود ورث حلب وسياسة التوسع في الشام، مع خطاب أقوى في مواجهة الفرنج. اختار معين الدين أنر التفاهم معه بدل تكرار الصدام المفتوح، فعقد تحالفاً وزوجه ابنته سنة ٥٤١هـ / ١١٤٧م. ثم تعاون الطرفان في بعض القضايا، ولا سيما بصرى وصرخد، لكن أنر ظل حريصاً على ألا يتحول التقارب إلى ضم دمشق.

وبعد وفاة أنر سنة ٥٤٤هـ تبدل ميزان القوى. كان مجبر الدين أبق أقل قدرة على إدارة القادة والأعيان، بينما رسخ نور الدين مكانته في حلب وزاد نفوذه في الشام. ولم يعد الصراع قائماً على الحصار العسكري وحده، بل استخدم نور الدين المراسلات واستمالة بعض رجال دمشق وإثارة شك أبق بقادته، إلى جانب الضغط الاقتصادي والعسكري. وهكذا انتقلت السياسة الزنكية من محاولة اقتحام المدينة في عهد الأب إلى تفكيك قدرة الحكم البوري على المقاومة في عهد الابن.

خامساً: الحملة الصليبية الثانية على دمشق سنة (٥٤٣هـ / ١١٤٨م) كان سقوط الرها في يد عماد الدين زنكي سنة (٥٣٩هـ / ١١٤٤م) السبب المباشر في الدعوة الأوروبية إلى الحملة الصليبية الثانية. وقاد القوتين الرئيسيتين ملك فرنسا لويس السابع وملك ألمانيا كونراد الثالث، وليس لويس التاسع الذي ينتمي إلى مرحلة لاحقة من الحروب الصليبية (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج ٩، ص ٤٣٣؛ Phillips, 2007). وعندما وصلت الجيوش إلى المشرق لم تتجه إلى الرها، بل اتخذ قادة الحملة، بالتشاور مع قادة مملكة بيت المقدس، قرار مهاجمة دمشق. وكان هذا القرار مفارقاً للوضع الذي سبق الحملة، لأن دمشق كانت قد أقامت تفاهمات مع مملكة بيت المقدس في مواجهة زنكي، ثم أصبحت فجأة هدفاً مباشراً للجيش القادم من الغرب. يمكن التمييز بين أسباب الحملة العامة وبين أسباب اختيار دمشق هدفاً. فالدافع العام ارتبط بسقوط الرها وبالرغبة في ترميم مكانة الكيانات الصليبية، أما اختيار دمشق فارتبط بقيمتها الاقتصادية والاستراتيجية، وقربها من مملكة بيت المقدس، ورغبة بعض القادة في الحصول على إمارة غنية يمكن السيطرة عليها، فضلاً عن الاعتقاد بأن المدينة أضعف من مواقع نور الدين في الشمال. كما أن امتلاك دمشق كان سيمنح الفرنج مجالاً واسعاً في الغوطة وحروران ويفصل القوى الإسلامية في شمال الشام عن جنوبه. ومع ذلك لم يكن القرار موضع إجماع بين جميع فرجة الشرق والغرب، لأن بعض أمراء الشرق كانوا يدركون قيمة استمرار دمشق كحاجز مستقل أمام توسع الزنكيين (الصوري، ١٩٩٤، ك ١٧، ص ١٧٢-١٨١؛ عاشور، ١٩٧١، ج ٢، ص ٦٣٢-٦٣٦؛ Phillips, 2007، ص ٨٧). بدأ الحصار في تموز ١١٤٨م من الجهة الغربية للمدينة حيث بساتين الغوطة، وكان المهاجمون يملكون قوة كبيرة، لكن طبيعة الأرض والتحصينات والمقاومة المحلية جعلت التقدم مكلفاً. شارك أهل دمشق والجند والعلماء في الدفاع،

وتذكر الروايات خروج الفقيه يوسف الفندلاوي وغيره إلى القتال، وهو ما يعكس تعبئة مدنية ودينية لمواجهة خطر مباشر على المدينة. ولا ينبغي تفسير هذه التعبئة وحدها باعتبارها العامل الحاسم، لأنها عملت ضمن منظومة شملت التحصين والقتال وقطع الموارد عن المهاجمين والاتصالات الدبلوماسية (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٤٦٣؛ ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج ١٧، ص ٢٥٤). أدار معين الدين أنر الأزمة على أكثر من مستوى. فقد أرسل في طلب العون من نور الدين محمود وسيف الدين غازي، وفي الوقت نفسه خاطب قادة مملكة بيت المقدس وحذرهم من أن استمرار الحصار قد يؤدي إلى دخول القوات الزنكية دمشق، وعندئذ سيصبحون أمام قوة أشد خطرًا عليهم من الإمارة البورية. واستثمر كذلك التنافس بين فرجة الشرق والقادمين من أوروبا في مسألة من يتولى دمشق إذا سقطت. وهكذا تحول وصول قوات النجدة الإسلامية من عامل عسكري محتمل إلى ورقة دبلوماسية استخدمها أنر قبل وقوع مواجهة واسعة (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج ٩، ص ٤٣٥؛ الصوري، ١٩٩٤، ج ١٧، ص ١٨٧). بعد أيام قليلة نقلت القوات الصليبية معسكرها إلى الجهة الشرقية أو الجنوبية الشرقية، حيث كانت الإمدادات والمياه أقل توافراً، وازدادت الخلافات داخل القيادة. ثم اتخذ قرار الانسحاب بعد أربعة أيام من بدء الحصار. وتدل الدراسات الحديثة للحملة على أهمية صعوبات الإمداد، وسوء اختيار موضع الحصار بعد الانتقال، والخلاف على مستقبل دمشق، والخوف من اقتراب قوات نور الدين وسيف الدين. وهذه العوامل أكثر قابلية للإثبات من الروايات الأخلاقية التي نسبت الفشل إلى سلوك بعض أفراد الحملة أو إلى اتهامات متعلقة بزوجة ملك فرنسا. وإذا ذكرت مثل هذه الأخبار في المصادر الوسيطة فينبغي نسبتها إلى صاحب الرواية وعدم تحويلها إلى سبب تاريخي ثابت (الصوري، ١٩٩٤، ج ١٦، ص ١٧؛ Phillips, 2007، ص ٨٧). ويمكن تحديد أبرز أسباب فشل الحصار في الآتي:

١. صمود المدافعين واستفادة دمشق من طبيعة الغوطة والتحصينات والقدرة على تعطيل تقدم المهاجمين.
 ٢. الخلاف بين قادة الحملة حول ملكية دمشق ومستقبلها، واختلاف مصالح فرجة الشرق عن مصالح الأمراء القادمين من أوروبا.
 ٣. صعوبات الإمداد والمياه بعد تغيير موضع المعسكر، وانخفاض قدرة الجيش على إطالة الحصار.
 ٤. اقتراب قوات نور الدين محمود وسيف الدين غازي، واستثمار معين الدين أنر لهذا الاحتمال في التفاوض والضغط النفسي على قادة الحملة.
 ٥. خطأ القرار السياسي بمهاجمة حليف أو طرف محايد نسبياً كان يؤدي دور حاجز بين مملكة بيت المقدس والقوة الزنكية الصاعدة.
- أما ما ورد في بعض الروايات عن أموال دفعت أو عن دنانير نحاسية قدمت لبعض الفرنج، فينبغي إبقاؤه في إطار الرواية المصدرة وعدم جعله وحده تفسيراً للانسحاب، لأن تداخل العوامل العسكرية والسياسية واللوجستية أوسع من ذلك. كما لا يصح جعل الاتفاقات المالية والهدن التي عقدت في مراحل لاحقة نتيجة مباشرة لحصار تموز ١١٤٨م من غير تحديد تاريخ كل اتفاق وسياقه. أدى فشل الحملة إلى نتائج عميقة. فقد تضررت الثقة بين دمشق ومملكة بيت المقدس، وتأكد لقادة المدينة أن التفاهم السابق مع الفرنج لا يمنعهم من مهاجمة دمشق حين تتغير مصالحهم. وفي المقابل ارتفعت قيمة المساعدة الزنكية في الوعي السياسي، وازداد نفوذ نور الدين في محيط المدينة، وإن ظل معين الدين أنر حريصاً على استقلالها حتى وفاته. كما أحدث الفشل أزمة في سمعة الحملة الصليبية الثانية، ووسع الخلاف بين فرجة الشرق والغرب، وأضعف إمكان قيام حملة جديدة كبيرة على دمشق في المدى القريب. ومن هذه الزاوية كانت سنة ٥٤٣هـ نقطة تحول؛ إذ نجحت الدولة البورية من أخطر تهديد فرنجي مباشر، لكنها خرجت من الأزمة أكثر اعتماداً على التوازن مع الزنكيين.

سادساً: مجال النفوذ والمواقع الاستراتيجية لم تقتصر الدولة البورية على مدينة دمشق، بل ارتبط أمن العاصمة بشبكة من المدن والحصون في البقاع وحوارن ووسط الشام والطرق المؤدية إلى الساحل. وكانت السيطرة على هذه المواقع متغيرة، لذلك لا ينبغي رسم حدود ثابتة للدولة طوال المدة المدروسة. ويكشف تتبع بعلبك وحماة وحمص وبانياس ورفنية أن القوة البورية كانت تتوسع حين ينشغل خصومها وتتراجع عندما يجتمع الضغط الزنكي أو الفرنجي.

١. **بعلبك** ضم طغتكين بعلبك إلى مجال دمشق سنة (٥٠٣هـ / ١١٠٩م)، وأصبحت قاعدة مهمة لحماية الطريق بين دمشق والبقاع، كما استعملت مقرًا لبعض أفراد الأسرة، ومنهم شمس الدولة محمد. وعندما بدأ عماد الدين زنكي سياسة تطويق دمشق صارت بعلبك هدفاً مباشراً، فحاصرها في أواخر الثلاثينيات من القرن السادس الهجري، واستولى عليها في سياق حملته على المجال الدمشقي. وبعد مقتله سنة ٥٤١هـ استطاع معين الدين أنر استعادتها مدة من الزمن. ويبين تاريخ بعلبك أن السيطرة على الأطراف كانت مرتبطة بحالة القوة في المركز، كما كانت المدينة ورقة في النزاع العائلي داخل البيت البوري (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٢٢٦-٢٦٧، ٤١٣، ٤٤٩؛ أبو شامة، ١٩٩٧، ج ١، ص ١٢٨).
٢. **حماة** تعرضت حماة لتغيرات متكررة في السيطرة. خرجت من يد البوريين في مرحلة من الصراع مع السلاجقة، ثم عادت إلى المجال الدمشقي، قبل أن يستولي عليها زنكي سنة ٥٢٤هـ. واستعادها شمس الملوك إسماعيل سنة (٥٢٧هـ / ١١٣٣م) مستفيداً من انشغال زنكي، ثم عاد الأخير

فضمها سنة ٥٢٩هـ. وبعد مقتل زنكي حاول معين الدين أنر استعادة النفوذ فيها. ويعكس هذا التتابع موقع حماة بين دمشق وحلب؛ فهي ليست مجرد مدينة تابعة، بل عقدة في طريق السيطرة على وسط الشام (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٣٦٢، ٣٧٨، ٤٤٩؛ العظمي، ١٩٨٤، ص ٣٨٦).

٣. **حمص** أما حمص فكان وضعها مختلفاً عن حماة، ولذلك يجب تجنب الخلط بين المدينتين. دخلت حمص في المجال الدمشقي سنة (٥٣٠هـ / ١١٣٥-١١٣٦م) في سياق ترتيبات محلية، وأسندت إلى معين الدين أنر، ثم أصبحت أحد مفاتيح الصراع مع زنكي. وعندما عقد زنكي زواجه من زمرد خاتون سنة ٥٣٢هـ / ١١٣٨م ارتبطت المصاهرة بانتقال حمص إلى نفوذه. وبعد مقتله سنة ٥٤١هـ استعادت دمشق نفوذاً مؤقتاً، لكن نور الدين رسخ السيطرة الزنكية عليها في النهاية. ويظهر من ذلك أن حمص كانت حاجزاً بين دمشق وحلب، ومن يسيطر عليها يملك قدرة أكبر على الضغط على الطرف الآخر (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٤٤٩؛ ابن الأثير، ١٩٩٧، ج ٩، ص ٨٩).

٤. **بانياس** كانت بانياس من أكثر المواقع حساسية لكونها تقع على طريق دمشق إلى الساحل والجولان. دخلت في حسابات طغتكين مع الباطنية، ثم انتقلت إلى الفرنج بعد أحداث سنة ٥٢٣هـ، واستعادها شمس الملوك إسماعيل في أواخر سنة ٥٢٦هـ / ١١٣٢م. وبعد مقتل إسماعيل تعرضت لضغط زنكي، ثم دخلت في المساومات بين دمشق والفرنج، وأصبحت جزءاً من سياسة منع زنكي من الاقتراب من العاصمة. ولهذا تكشف بانياس تداخل السياسة الداخلية والخارجية بصورة واضحة؛ فقد بدأ تغير السيطرة عليها بأزمة الباطنية داخل دمشق وانتهى ضمن التنافس الزنكي الفرنجي (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٣٥٠-٣٧٥؛ ولیم الصوري، ١٩٩٤، ج ١٧، ص ١٧٩).

٥. **رفنية** كانت رفنية حصناً مهماً في الطريق بين حمص وطرابلس، وتعرضت لهجمات متبادلة بين المسلمين والفرنج. دخلت في نطاق النفوذ الدمشقي في بعض المراحل، واستطاع البوريون استعادتها بعد سيطرة فرنجية، ثم خرجت نهائياً من قبضتهم سنة (٥٢٠هـ / ١١٢٦م). ولا تمثل رفنية مركزاً من الدرجة نفسها التي مثلتها بعلبك أو حماة، لكنها توضح اتساع المجال الذي حاولت دمشق الدفاع عنه، وصعوبة المحافظة على مواقع بعيدة أمام القوة العسكرية للفرنج (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج ٨، ص ٦٠٩-٧٠٨؛ ياقوت الحموي، ١٩٩٥، ج ٣، ص ٥٤-٥٥). ويؤكد مجموع هذه الحالات أن «حدود الدولة» لم تكن ثابتة. فقد ارتبط النفوذ البوري بشبكة من الولاءات والإقطاعات والحاميات، وكان انتقال مدينة لا يعني دائماً سقوط النظام كله، كما أن استعادتها لا تعني سيطرة مستقرة. ولذلك يفيد مفهوم «مجال النفوذ» أكثر من رسم حدود سياسية جامدة؛ إذ كانت دمشق تحافظ على مركزها وتقاتل للحفاظ على الحزام الذي يؤمن الطرق والموارد ويمنع الخصوم من الوصول المباشر إلى الغوطة.

سابعاً: نهاية الدولة ودخول نور الدين محمود دمشق بعد وفاة معين الدين أنر سنة (٥٤٤هـ / ١١٤٩م) دخلت الدولة مرحلة تختلف عن السنوات السابقة. بقي مجير الدين أبق أميراً، لكنه افتقر إلى الخبرة والشبكة السياسية التي كان أنر يدير بها العلاقة بين الجند والأعيان والفرنج والزنكيين. وفي الوقت نفسه كان نور الدين قد ثبت حكمه في حلب وحقق نجاحات ضد الفرنج، فأصبح يمتلك شرعية سياسية وعسكرية أوسع. لذلك لم يعد ضغطه على دمشق مجرد امتداد لسياسة أبيه، بل صار مشروعاً أكثر نضجاً يعتمد الحرب والدعاية والمراسلات واستمالة النخب. ازدادت هجمات الفرنج على المجال الدمشقي، واضطر أبق في بعض المراحل إلى طلب مساعدة نور الدين لرد الخطر. وعندما سقطت عسقلان في يد الفرنج سنة (٥٤٨هـ / ١١٥٣م) زال أحد أهم المراكز الإسلامية في جنوب فلسطين، وأصبح الخوف من وصول الضغط الفرنجي إلى دمشق أكثر حضوراً. استثمر نور الدين هذا الظرف، وأظهر نفسه حامياً للمدينة، بينما عمل على إضعاف ثقة أبق ببعض قادته واستمالة شخصيات من داخل دمشق. وتشير الروايات والدراسات الحديثة إلى أن الضغط على الإمداد والمواد الغذائية أسهم أيضاً في تهيئة بيئة غير مواتية لاستمرار الحكم البوري.

وفي سنة (٥٤٩هـ / ١١٥٤م) اقترب نور الدين من دمشق، بينما كان أبق قد فقد جزءاً من دعم رجاله وأهل المدينة. ودخلت قوات نور الدين من الباب الشرقي في ظروف لم تشهد مقاومة واسعة كتلك التي واجهها عماد الدين زنكي من قبل. ولا يعني ذلك أن الدولة البورية «اختارت» الانضمام إلى مشروع زنكي بصورة طوعية أو فكرية خالصة. الأدق أن دخول نور الدين كان نتيجة تراكم عوامل: تفوق القوة الزنكية، وضعف أبق، وانقسام النخبة، وقلق السكان من الخطر الفرنجي، وتراجع فاعلية التحالفات القديمة، ونجاح نور الدين في تحويل قسم من الرأي المحلي إلى قبول حكمه أو عدم مقاومته (ابن القلانسي، ١٩٨٣، ص ٤٨٠؛ أبو شامة، ١٩٩٧، ج ١، ص ٢٣٩؛ الصوري، ١٩٩٤، ج ١٧، ص ٢٠٨؛ Elisséeff، ١٩٦٧، ص ٧٦). بهذا الحدث انتهى الحكم البوري في دمشق بعد نحو نصف قرن. وتكمن دلالاته في أن السياسة التي نجحت في إبقاء المدينة مستقلة زمن طغتكين وأنر فقدت شروطها في السنوات الأخيرة. فلم يعد هناك توازن متقارب بين القوى المحيطة يمكن لدمشق أن تستغله، بل ظهرت قوة زنكية تتفوق عسكرياً وتملك خطاً جهادياً وموقعاً سياسياً يمكنه جذب قوى داخل المدينة. ولذلك كان سقوط الدولة نتيجة تغير ميزان القوى الداخلي والإقليمي، لا حكماً أخلاقياً على الأسرة ولا نهاية حتمية مقررة منذ البداية.

تسمح دراسة السياسة الداخلية والخارجية للدولة البورية بإعادة تقييم تجربة دمشق خلال المدة (٤٩٧-٥٤٩هـ / ١١٠٤-١١٥٤م) بعيداً عن اختزالها في الضعف أو المهادنة. فقد عمل أمراء بني بوري في بيئة إقليمية شديدة التعقيد، واضطروا إلى الموازنة بين قوى تتغير مصالحها بصورة مستمرة. ومن خلال مقارنة الروايات وتحليل بنية السلطة يمكن تثبيت النتائج الآتية:

١. قام الحكم البوري على انتقال السلطة الفعلية من الإطار السلجوقي الدمشقي إلى طغتكين بعد وفاة دقاق سنة ٤٩٧هـ / ١١٠٤م، مع بقاء قدر من الشرعية الاسمية المرتبطة بالخلافة العباسية والسلاجقة. ولذلك فإن استقلال دمشق كان عملياً أكثر منه قطيعة قانونية كاملة مع النظام السلجوقي.

٢. لم تكن السياسة الداخلية مستقرة على نمط واحد. فقد أدى التعاقب السريع للأمراء بعد طغتكين، واغتيال بعضهم، وصغر سن أبق عند توليه، إلى اتساع نفوذ الجند والوزراء ورئاسة المدينة. وبلغ هذا الاتجاه ذروته في عهد معين الدين أنر، الذي أصبح المدبر الفعلي للدولة مع بقاء الأمير البوري صاحب الشرعية الأسرية.

٣. مثلت الباطنية النزارية أخطر تحدٍ أمني داخلي في عهد بوري. وأدى قتل الوزير المزدقاني وحملة سنة (٥٢٣هـ / ١١٢٩م) إلى إنهاء نفوذهم العلني في دمشق، لكن محاولة اغتيال بوري ثم وفاته سنة (٥٢٦هـ). تثبت استمرار أثر الصراع. كما برهنت قضية بانياس على أن الأمن الداخلي كان قادراً على إحداث نتائج مباشرة في السياسة الخارجية والحدود.

٤. لم تتشكل علاقة البوريين بالعباسيين والسلاجقة والفاطميين على أساس ولاء واحد ثابت. فقد احتاجت دمشق إلى الاعتراف العباسي والسلجوقي، لكنها تعاونت مع الفاطميين عند وجود مصلحة مشتركة، ولا سيما في مواجهة الضغط الفرنجي على الساحل. وتكشف هذه السياسة عن فصل بين الشرعية الاسمية والمصلحة العملية.

٥. اتسمت العلاقة بالفرنج بالتغير بين الحرب والهدنة والتعاون المؤقت. ولم تكن المهادنة في ذاتها دليلاً على التخلي عن الدفاع، بل استعملت أحياناً لمنع قوة إسلامية منافسة من السيطرة على دمشق أو لتأمين الطرق والحدود. وفي المقابل أثبت هجوم الحملة الصليبية الثانية على دمشق سنة (٥٤٣هـ / ١١٤٨م) حدود الثقة في هذه التفاهات.

٦. كان صعود عماد الدين زنكي ثم نور الدين محمود العامل الخارجي الأكثر تأثيراً في تضيق مجال المناورة البورية. فقد حول الزنكيون حماة وحمص وبلبل إلى ساحات ضغط، وحاول عماد الدين دخول دمشق بالقوة، بينما نجح نور الدين في الجمع بين الضغط العسكري والسياسي واستمالة القوى الداخلية.

٧. أظهرت الحملة الصليبية الثانية قدرة معين الدين أنر على إدارة أزمة مركبة. فنجح دمشق في الصمود لم ينتج عن سبب واحد، بل عن المقاومة المحلية، وصعوبات إمداد المهاجمين، والخلاف بين قادة الحملة، واقترب قوات الزنكيين، واستخدام أنر للدبلوماسية. ولا تدعم المادة التاريخية جعل الروايات الأخلاقية عن سلوك بعض الفرنج السبب الرئيس للفشل.

٨. لم يكن دخول نور الدين دمشق سنة (٥٤٩هـ / ١١٥٤م) نتيجة اقتناع طوعي من الدولة البورية بالاندماج في مشروع زنكي. بل جاء بعد تراجع سلطة أبق، ووفاته أنر، وتفكك بعض شبكات الولاء، وتنامي الخوف من الفرنج، وتفوق نور الدين في الموارد والقدرة على التأثير في داخل المدينة. وبذلك انتهت الدولة عندما فقدت الأداة التي حافظت على استقلالها طويلاً، وهي القدرة على موازنة القوى المتنافسة ومنع أحدها من الانفراد بدمشق. وتؤكد هذه النتائج أن القيمة التاريخية للتجربة البورية لا تكمن في كونها مرحلة انتقالية سبقت الدولة الزنكية فقط، بل في قدرتها على إدارة مدينة مركزية وسط تعدد القوى لمدة طويلة نسبياً. وقد أخفقت هذه السياسة في النهاية عندما تغير ميزان القوى، لكنها أسهمت طوال عقود في إبقاء دمشق خارج السيطرة الفرنجية وفي المحافظة على استقلال قرارها بين مراكز القوة الإسلامية المتنافسة.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية الأصلية

١. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد. (١٩٦٣). التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية بالموصل. تحقيق عبد القادر أحمد طليمات. القاهرة: دار الكتب الحديثة.
٢. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد. (١٩٩٧). الكامل في التاريخ. تحقيق عمر عبد السلام تدمري. بيروت: دار الكتاب العربي.
٣. أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن. (١٩٩٧). الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية. تحقيق إبراهيم الزبيق. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤. أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي. (د.ت). المختصر في أخبار البشر. القاهرة: المطبعة الحسينية المصرية.
٥. إصطخري (الاصطخري)، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد. (٢٠٠٤). المسالك والممالك. بيروت: دار صادر.
٦. أسامة بن منقذ، أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين. (د.ت). الاعتبار. تحرير فيليب حتي. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
٧. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن. (١٩٩٢). المنتظم في تاريخ الأمم والملوك. تحقيق محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية). ملاحظة: "سبط ابن الجوزي" يأتي بعده تحت حرف السين)
٨. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد. (١٩٦٨). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق إحسان عباس. بيروت: دار صادر.
٩. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد. (١٩٨٥). سير أعلام النبلاء. تحقيق شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة.
١٠. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد. (٢٠٠٣). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
١١. سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف. (٢٠١٣). مرآة الزمان في تواريخ الأعيان. تحقيق محمد بركات وكامل محمد الخراط. دمشق: دار الرسالة العالمية.
١٢. ابن العديم، كمال الدين عمر بن أحمد بن هبة الله. (١٩٩٦). زبدة الحلب في تاريخ حلب. وضع حواشيه خليل المنصور. بيروت: دار الكتب العلمية.
١٣. العظيمي، أبو عبد الله محمد بن علي. (١٩٨٤). تاريخ حلب. تحقيق إبراهيم زعرور. دمشق: د.ن.
١٤. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله. (١٩٩٥). تاريخ دمشق. تحقيق عمرو بن غرامة العمروي. بيروت: دار الفكر.
١٥. ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد. (١٩٨٦). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. تحقيق محمود الأرنؤوط. دمشق: دار ابن كثير.
١٦. ابن الفقيه، أبو عبد الله أحمد بن محمد. (١٩٩٦). البلدان. تحقيق يوسف الهادي. بيروت: عالم الكتب.
١٧. ابن القلانسي، أبو يعلى حمزة بن أسد. (١٩٨٣). ذيل تاريخ دمشق. تحقيق سهيل زكار. دمشق: دار حسان للطباعة.
١٨. القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي. (د.ت). صبح الأعشى في صناعة الإنشا. القاهرة: المطبعة الأميرية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
١٩. المقدسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. (١٩٩١). أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. بيروت: دار صادر.
٢٠. المقرئ، نقي الدين أحمد بن علي. (١٩٧٣). اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء. تحقيق محمد حلمي. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
٢١. ابن ميسر، تاج الدين محمد بن علي. (١٩٨١). المنتقى من أخبار مصر. انتقاه تقي الدين المقرئ، تحقيق أيمن فؤاد سيد. القاهرة: المعهد الفرنسي للآثار الشرقية.
٢٢. ابن ميسر، محمد بن علي. (١٩١٩). من أخبار مصر. تصحيح هنري ماسيه. القاهرة: المعهد الفرنسي للآثار الشرقية .
٢٣. ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم بن نصر الله. (١٩٧٥). مفرج الكروب في أخبار بني أيوب. تحقيق جمال الدين الشيال. القاهرة: المطبعة الأميرية.
٢٤. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله. (١٩٩٥). معجم البلدان. بيروت: دار صادر.
- ثانيًا: المراجع العربية والمترجمة
١. دهمان، محمد احمد. (١٩٩٠) معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، بيروت: دار الفكر.
٢. رنسيان، ستيفن. (١٩٨٦). تاريخ الحروب الصليبية. ترجمة السيد الباز العريني. بيروت: دار الثقافة.
٣. الصوري، وليم. (١٩٩٤). تاريخ الحروب الصليبية. ترجمة حسن حبشي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٤. عاشور، سعيد عبد الفتاح. (١٩٧١). الحركة الصليبية: صفحة مضيئة في تاريخ الجهاد الإسلامي في العصور الوسطى. القاهرة: مطابع سجل العرب.
٥. ماجد، عبد المنعم. (١٩٦٦). العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى. بيروت: مكتبة الجامعة العربية.

1. Al-Zanki, Jamal M. H. A. (1990). The Emirate of Damascus in the Early Crusading Period, 488–549/1095–1154. PhD Thesis, University of St Andrews.
2. Daftary, Farhad. (2007). The Ismāʿīlīs: Their History and Doctrines. 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press.
3. Elisséeff, Nikita. (1967). Nūr ad-Dīn: Un grand prince musulman de Syrie au temps des Croisades (511–569 H./1118–1174). Damascus: Institut Français de Damas.
4. Köhler, Michael A. (2013). Alliances and Treaties between Frankish and Muslim Rulers in the Middle East: Cross-Cultural Diplomacy in the Period of the Crusades. Trans. Peter M. Holt. Leiden: Brill.
5. Mouton, Jean-Michel. (1994). Damas et sa principauté sous les Saljoukides et les Bourides (468–549/1076–1154): vie politique et religieuse. Cairo: Institut Français d'Archéologie Orientale.
6. Phillips, Jonathan. (2007). The Second Crusade: Extending the Frontiers of Christendom. New Haven and London: Yale University Press.
7. Talmon-Heller, Daniella. (2015). "Būrīds." Encyclopaedia of Islam Three Online. Leiden: Brill. DOI: 10.1163/1573-3912_ei3_COM_24580.
8. Yared-Riachi, Mariam. (1997). La politique extérieure de la principauté de 9.Damas (468–549 H / 1076–1154). Damas: Institut Français d'Études Arabes de Damas; digital edition, Presses de l'Ifpo.

رابعاً: الدوريات

١. العوفي، محمد سالم بن شديد. (١٩٨٤). الحركة الصليبية وأثرها في تطور العلاقات بين مصر والشام في الفترة ٤٩٠ إلى ٥٥٤ هـ / ١٠٩٦-١١٥٩ م. مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٨.

الهوامش

(١) صفوة الملك هي أم شمس الملوك دقاق وزوجة تاج الدولة تتش، ثم تزوجها طغتكين بعد وفاة دقاق. وينبغي عدم الخلط بينها وبين زمرد خاتون، والدة شمس الملوك إسماعيل وشهاب الدين محمود، إذ ترد الألقاب النسائية في المصادر بصورة قد تسبب التباساً إذا لم تربط بالشخص والقرابة (ابن عساكر، ١٩٩٥، ج١، ص١٩٩).

(٢) الأصفهسلار لقب عسكري فارسي الأصل استعمل للدلالة على قائد الجيش أو مقدمه. أما الأحداث فهم فئات حضرية مسلحة ارتبطت برئاسة المدينة وأسهمت في حفظ الأمن أو في الاضطرابات بحسب الظروف (القلقشندي، دت، ج٦، ص٧-٨؛ دهمان، ١٩٩٠، ص١٦).

(٣) معين الدين أنر مملوك تركي خدم البيت البوري، وبرز في عهد شهاب الدين محمود ثم أصبح المدير الفعلي لدمشق في عهد مجير الدين أبق حتى وفاته سنة ٥٤٤ هـ / ١١٤٩ م).

(٤) زمرد خاتون هي والدة شمس الملوك إسماعيل وشهاب الدين محمود، وكان لها نفوذ في البلاط البوري، وتذكر المصادر أنها أمرت بقتل إسماعيل عندما اشتد خوفها من سياسته واتصاله بزنكي.

(٥) عصمة الدين خاتون بنت معين الدين أنر تزوجها نور الدين محمود سنة (٥٤١ هـ / ١١٤٧ م)، ثم تزوجها صلاح الدين الأيوبي بعد وفاة نور الدين بسنوات. (ابن العماد الحنبلي، ١٩٨٦، ج٦، ص٤٤٦-٤٤٧).

(٦) مودود بن ألتونتكين كان والي الموصل وقائداً لعدد من الحملات ضد الفرنج، وقتل في جامع دمشق سنة ٥٠٧ هـ / ١١١٣ م بعد صلاة الجمعة. (٧) زنكي بن آقسنقر أبو المظفر التركي المعروف بابن قسيم الدولة دخل دمشق في صحبة الأمير مودود صاحب الموصل الذي قتل بجامع دمشق وكان من خواصه ثم ترقى به الحال إلى أن ملك الموصل وطلب وحماه وحمص وحصر دمشق ثم استقرت الحال على أن خطب له على منبرها وملك بعلبك وغيرها من بلاد الشام والجزيرة واسترجع عدة من حصون الفرنج وبلادهم مثل المعرة وكفر طاب وتل بارين وفتح مدينة الرها وكان له أثر حسن في مقاومة ممتلك الروم لما حصر شيزر وأسر عدة من أبطال العدو وكان شهماً صارماً قتل وهو محاصر لقلعة ابن مالك في سنة (٥٤١ هـ) (ابن عساكر، ١٩٩٥، ج٨، ص١٩٨).

(٨) صور مدينة ساحلية حصينة ظلت تحت النفوذ الفاطمي زمناً طويلاً، وسقطت في يد الفرنج سنة (٥١٨ هـ / ١١٢٤ م) بعد حصار بحري وبري (ياقوت الحموي، ١٩٩٥، ج٣، ص٤٣٣).

(٩) أمين الدولة كمشتكين من رجال الدولة الدمشقية البورية، وتولى بصرى وصرخد في حوران، ثم ظهر في مناصب عسكرية وإدارية بدمشق. ولا يصح تعريفه هنا بأنه من قادة زنكي لمجرد تشابه الاسم مع شخصيات أخرى. (ابن القلانسي، ٣٩٨، ١٩٨٣؛ العلموي، ١٩٤٧، ج١، ص١٧٧).

(١١) زمرد خاتون والدة شمس الملوك إسماعيل وشهاب الدين محمود تزوجها عماد الدين زنكي سنة (٥٣٢هـ / ١١٣٨م)، واقتربت المصاهرة بإعادة ترتيب النفوذ على حمص. (ابن العماد الحنبلي، ١٩٨٦، ج٦، ص١٤٨).